

## تضامناً مع القزاز

استدعت النيابة العامة الأستاذ الدكتور يحيى القزاز استاذ الجيولوجيا بجامعة حلون؛ من مؤسسى الحركة المصرية للتغير «كفاية». وعضو حركة استقلال الجامعات؛ المعروفة بـ«حركة ٩ مارس»، وأحد مؤسسى وقادة المجلس الوطنى المصرى، والناشط الوطنى البارز؛ أرسلت النيابة تستدعيه للتحقيق معه بتهمة إهانة رئيس الجمهورية.. ومن يبحث وراء استدعاء الدكتور القزاز سوف يكتشف دور مجموعة من هواة الشهرة من المحامين، تجد في التقرب من السلطة فرصة للنفوذ والمكسب والانتشار، ويكتشف أنه استدعاء جاء في ذروة حملة قمعية «مكارثية»؛ ضد شرفاء مصر ووطنيتها استعدادا لانتخابات رئاسية مقررة العام القادم، وقد لا تتم. ويستهدفون نشر الذعر والترويع والإرهاب النفسى والبدنى ضد قوى المعارضة الوطنية؛ خاصة تلك المتحفظة أو الراضية وغير القابلة بالسياسات الحالية، والداعية إلى ضمان حق المواطن فى انتخابات نزيهة؛ تكون سبيله فى اختيار من يراه جديرا بالمنصب، وقد بدا أمر إنجاح السيسى وفرضه على الناخب خارج قدرة أجهزة الدولة وجحافل الأمن التي من المتوقع أن تلبى نداء تزوير إرادة الناخبين عند الطلب.

ويعلن الموقعون أدناه رفض كل أنواع القمع والتنكيل، وشجب أى إجراء تعسفى ضد استاذ جامعى وطنى؛ معروف بإخلاصه لشعبه وضحي كثيرا من أجل وطنه، ويعلنون تضامنهم معه، ويهيبون بالسلطة القضائية؛ بما لها من مكانة خاصة فى نفوس الشعب؛ يهيبون بها ألا تتورط فى أعمال الانتقام السياسية المسيئة إلى القضاء المصرى العريق.

ونتوجه إلى أصحاب الضمان الحية فى مصر وكل أنحاء العالم من أجل التضامن مع د. يحيى القزاز، وتأكيد حقه، مثل أى مواطن فى بلد حر؛ يتطلع إلى الحماية من ترصب سلطات باغية لمجرد بحثه عن متنفس يعبر من خلاله عن رأيه؛ بعد أن سُدت أمامه منافذ التعبير عن الرأى، وكذا حق الحماية القانونية والإنسانية، وحمل المسئولية الدستورية فى الاستقرار والعيش فى مجتمع تصان فيه الحريات والكرامات والأعراض.. كان الأولى مواجهة من أفسدوا الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية، وأشعلوا نيران الأسعار؛ حتى عجز المواطن عن تلبية المطالب البسيطة، وأصبح يعانى من الحرمان من أبسط حقوق الحياة، ومن المصادرة على حرته ووقف التنكيل به، وأغلقت كل أبواب العمل العام أمامه. ولننقف جميعا صفا واحدا من أجل الدفاع عن يحيى القزاز.. ومن أجل أى مواطن يتعرض لمثل هذا القمع والبطش غير المبرر والتضامن معه.

القاهرة فى ١٨ أكتوبر ٢٠١٧

# التوقيعات

- ١ - حمدين صباحى - سياسي وبرلماني مصري - مرشح سابق لرئاسة الجمهورية
- ٢ - ممدوح حمزه - أستاذ بجامعة قناة السويس
- ٣ - خالد داوود - حزب الدستور
- ٤ - رضا عيسى - باحث اقتصادى
- ٥ - محمود السقا - صحفى
- ٦ - تامر سحاب - رئيس حزب مصر الحرية
- ٧ - يحيى حسين عبد الهادى - ضابط مهندس
- ٨ - مصطفى كامل السيد - أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية
- ٩ - عمرو عز الرجال - محامى
- ١٠ - حمدى قشطه - مدير استيراد
- ١١ - محمد شاهين - نائب أمين الحزب الناصرى الإسكندرية
- ١٢ - مجدى حمدان - الأمين العام للجبهة الوطنية لمكافحة الفساد
- ١٣ - كمال ابو عيطه - وزير القوي العاملة والهجرة سابقا
- ١٤ - مجدى عبد الحميد بلال - رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية
- ١٥ - أحمد حسين - محامى بالنقض
- ١٦ - حسن نافعه - الرئيس السابق لقسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة
- ١٧ - معصوم مرزوق - سفير مصرى سابق في كل من أوغندا وفنلندا وإستونيا
- ١٨ - سمير عليش - ناشط سياسي مصر والمنسق العام لاجراج وثيقة مستقبل مصر
- ١٩ - حازم عبد العظيم - استاذ مساعد بقسم تكنولوجيا المعلومات بجامعة القاهرة
- ٢٠ - تامر جمعة - محامى
- ٢١ - عزة سليمان - محامية
- ٢٢ - احمد دراج - أستاذ بجامعة بني سويف
- ٢٣ - وائل نعمان - حزب مصر الحرية
- ٢٤ - سامر مخيمر - أستاذ الطاقة ورئيس المفاعل النووي السابق
- ٢٥ - محمد زارع - ناشط حقوقى
- ٢٦ - بهى الدين حسن - ناشط حقوقى
- ٢٧ - جميلة اسماعيل - سياسية / إعلامية
- ٢٨ - عمرو الجندى - ناشط سياسى
- ٢٩ - محمد سامى - رئيس تيار الكرامة
- ٣٠ - سوزان حرفي - باحثة سياسية وإعلامية
- ٣١ - عبد العزيز الحسينى - مهندس استشارى
- ٣٢ - محمد السيد احمد - مدخل بيانات
- ٣٣ - عبد الخالق فاروق - خبير اقتصادى
- ٣٤ - جورج أسحاق - حركة كفاية